جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1
كلية الحقوق

مخبر العقود و قانون الأعمال
فرقة البحث PRFU

« تأطير النشاط المصرفي »

ننظم
الملتقى الوطني الافتراضي حول

البنك و "أموال الآخرين" ...أيُّ تحفيز على الإيداع لدى البنوك؟

بواسطة تقنية

التحاضر المرئي عن بعد Zoom
24 ماي 2021

الرئاسة الشرفية للملتقى

مدير جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة
أ.د لطرش عبد الهادي
عميد كلية الحقوق بجامعةالإخوة منتوري بقسنطينة

الإشراف العام على الملتقى

مدير مخبر العقود و قانون الأعمال
أ د. بن حملة سامي

رئيسة الملتقى

د. بن لطرش منى

رئيس اللجنة العلمية للملتقى

أ.د بوبندير عبد الرزاق

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى

د. بوحوش هشام

ديباجة

إن الحاجة إلى تجميع الأموال و إلى إيداعها لدى البنوك في تزايد مستمر؛ و إن دفع عجلة الإقتصاد و ازدهار الأعمال قائم على التمويل البنكي، الذي يعتمد بدوره على الودائع، و هي الحاجة التي تواجهها دول العالم جميعها و تتصدى لها بإمكانياتها.

بعد أن أصبح الإعتماد شبه الكلي على المداخيل البترولية في الجزائر أمرا مستحيلا، بات من الضروري و من المستعجل أيضا البحث عن مصادر أخرى لتمويل الإقتصاد، و إيجاد حل لمعضلة عزوف الأشخاص و المؤسسات عن إيداع أموالهم لدى البنوك: فكيف يمكن تحفيزهم على القيام بعملية الإيداع و ما هو الدور الذي يجب أن يقوم به النظام البنكي لمواجهة هذا التحدي؟

من المؤكد أنه أيا كان، لن يودع أموالهظ لدى بنك إلا إذا كان واثقا من استردادها: فثقة المودعين في البنوك مسألة حيوية، لا يتصور قيام النظام البنكي بدونها؛ و لعل أهم ما يبعث الثقة في البنوك خضوعها إلى رقابة محكمة و فعالة من مؤسسات الدولة للحيلولة دون تعرضها لخطر الأزمات المالية التي ينجر عنها ضياع الودائع، بالإضافة إلى بعث الثقة في النظام المصرفي عن طريق تنظيم الممارسات المصرفية لضمان حسن التصرف في الودائع.

يجب أن تتجسد ثقة المودعين في البنوك في اطمئنانهم بأن تعرض البنوك لأزمات مالية أو حتى توقفها عن الدفع لن يؤثر على ودائعهم التي سيستردونها بآليات قانونية توضع لهذا الغرض.

للقانون الخاص أيضا دور مهم في التحفيز على إيداع الأموال لدى البنوك بما يتضمنه من قواعد قانونية لتنظيم عملية الإيداع من خلال العقود التي تؤطر هذه العملية و تؤثر على الوضعية القانونية للوديعة البنكية و للمودعين. و ما يمكن ملاحظته في الجزائر و في غيرها من الدول أن الشخص غالبا ما يعزف عن إيداع أمواله لدى البنوك إذا كان إيداعه لها يتعارض مع معتقداته الدينية، الأمر الذي أوجب على الدول عموما، بما في ذلك الدول غير الإسلامية احترام هذا المعتقد لما لأموال المسلمين من أهمية؛ و بذلك، تتجه الصيرفة المحترمة لمبادئ الدين الإسلامي إلى فرض نفسها لتحفيز أصحاب رؤوس الأموال على إيداع أموالهم لدى البنوك.

إشكالية الملتقى:

ما هو دور الإطار القانوني للنظام البنكي و آلياته في تحفيز الأشخاص على إيداع أموالهم لدى البنوك ؟ وكيف يمكن للنظام البنكي الجزائري القيام بهذا الدور بالنظر إلى الحاجة الملحة للسيولة؟

أهداف الملتقى:

- البحث في تأطير القانون العام لدور حماية الودائع البنكية في النظام البنكي و مدى فعاليته.
- البحث في حماية القانون الخاص للوديعة البنكية.
- النظر في العقود المنظمة لعلاقة المودع بالبنك في القانون الجزائري.
- الوقوف على ما يعتري النظام البنكي الجزائري من نقائص من الناحية القانونية أو من ناحية الممارسة البنكية، و ما يترتب عنها من فقدان الثقة في البنوك لاستقبال الودائع.
- الخروج بمقترحات تساهم في زيادة ضخ الكتلة النقدية في القنوات البنكية.

محاور الملتقى:

المحور الأول - مؤسسات الدولة في المجال البنكي و فكرة التحفيز على الإيداع لدى البنوك: أي حماية و تأطير من هذه المؤسسات للوديعة البنكية؟

المحور الثاني - التحفيز على الإيداع عن طريق حماية الودائع عبر أنظمة مواجهة الصعوبات و الأزمات المالية التي تواجه البنوك: مفهوم تضامن الساحة و نظام ضمان الودائع البنكية.

المحور الثالث - علاقة البنك بالمودع: القانون الخاص و التحفيز على الإيداع لدى البنوك سواء في إطار الصيرفة التقليدية أو في إطار الصيرفة الإسلامية

شروط المشاركة:

- أن يتناول البحث المقترح أحد محاور الملتقى، و أن تتم الإشارة إليه.
- أن يتصف البحث بالأصالة و الجدة و الطرح الأكاديمي.
- الأولوية للتخصص الباحث، مع ضرورة احترام إشكالية الملتقى و أهدافه عند تقديم البحث.
- يقدم البحث باللغة العربية أو الفرنسية، مع ملخص باللغتين العربية و الفرنسية، و مع الكلمات المفتاحية للبحث (خمسة على الأقل) على أن لا يتجاوز الملخص صفحة واحدة.
- تحرر المداخلات باللغة العربية بخط simplified arabic حجم 14 للمتن و 10 للهوامش.
- تحرر المداخلات باللغة الفرنسية بخط Times new roman حجم 14 للمتن و 10 للهوامش.
- يتم التهميش في كل صفحة على حدى.

تواريخ مهمة:

- آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة: 02 ماي 2021.
- آخر أجل للرد على المداخلات المقترحة: 16 ماي 2021.
- تاريخ انعقاد الملتقى: 24 ماي 2021.

ترسل المداخلات إلى البريد الإلكتروني:
seminairedroitbancaire@gmail.com